دولة الكويت

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

السيد / رئيس مجلس الأمة **المحترم**

تحية طيبـــة وبعـــد ،،،

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بإلزام الشركات الأجنبية وشركات القطاع الخاص المتعاقدة مع الجهات الحكومية بتعيين الخريجين الكويتيين، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

يحال إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية
ويزف للأمانة العامة

٢٠٢٣/١٠/١٩م

مع خالص التحية،،،

د. مبارك محمود الطشة

مقدم الاقتراح
فهد عبدالعزيز المسعود

د. محمد مطير

أ. أحمد حامي الأزري
عضو مجلس الأمة

محمد عادل الصبيح

اقتراح بقانون
بإلزام الشركات الأجنبية وشركات القطاع الخاص المتعاقدة مع الجهات الحكومية بتعيين الخريجين الكويتيين

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٠ في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠٠٣،
- وعلى القانون رقم ٦ لسنة ٢٠١٠ في شأن العمل في القطاع الأهلي والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ٢٠١٦ بشأن المناقصات العامة المعدل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ٢٠١٩،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

تلتزم الشركات الأجنبية وشركات القطاع الخاص التي أرست لجنة المناقصات المركزية العطاء عليها وتم التعاقد معها بتعيين الخريجين الكويتيين في هذه الشركات.

ويحدد مجلس الوزراء الوظائف والمهن التي تسري عليها أحكام هذه المادة وقيمة العقود التي تطبق عليها ونسبة الخريجين المطلوب التقيد بها ومقدار الغرامة المالية في حال المخالفة وكيفية تحصيلها.

وعلى مجلس الوزراء أن يعيد النظر مرة كل سنتين على الأقل في النسبة والغرامة.

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

نواف الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بإلزام الشركات الأجنبية وشركات القطاع الخاص المتعاقدة مع الجهات الحكومية بتعيين الخريجين الكويتيين

لما كانت الجامعات الخاصة تضمن للطلبة الخرجين وظائف في جميع القطاعات الخاصة و المصرفية و النفطية، ونظراً لما يعانيه الخريجون الكويتيون في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب من بطالة دون إيجاد حلول تقضي على تلك البطالة حيث تمضي سنوات عديدة للخريجين الكويتيين بانتظار الوظيفة دون جدوى بعد سنوات الدراسة، فقد ارتأينا أن نعالج تلك البطالة بحلول علها تسهم بتصحيح هذا الوضع خاصة وأن هناك شركات تبحث عن خبرات في مجالات عديدة ومنها من تعاقد مع الجهات الحكومية عبر مناقصات قد أرسي عليها العطاء وهي بحاجة إلى موظفين يعملون لديها حسب التخصصات الوظيفية في إدارة المشاريع؛ لذا أعد الاقتراح بقانون المرفق بإلزام الشركات الأجنبية والقطاع الخاص المتعاقدين مع الجهات الحكومية والتي تزاول نشاطها في الكويت والتي أرست لجنة المناقصات المركزية العطاء عليها وتم التعاقد معها بأن تعين الخريجين الكويتيين وفقاً للضوابط والقرارات التي يصدرها مجلس الوزراء.